(٣)

# قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة بين الإبقاء والاستغناء

د. زكي عثمان عبد المطلب عمر

- أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية بجامعة النيلين، في الخرطوم.
- دكتوراه في فلسفة اللغة العربية (نحو وصرف) من جامعة النيلين، يونيو ٢٠٠٥م، وعنوان الرسالة: «القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة القاهري من الدورة الأولى إلى الدورة الخمسين (١٩٣٤-١٩٨٤م)».

# قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة بين الإبقاء والاستغناء

## الخلاصة

تنظر هذه الورقة في قاعدة نحوية متعلقة بباب المبتدأ والخبر، يسميها النحاة قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة، ويتتبع البحث تناول النحاة القدماء لهذه المسوغات، وما فصّلوه فيها من مواضع، فاقت في مجموعها المواضع التي ذكروها في أي قاعدة من قواعد النحو الأخرى، وحاولت الورقة لملمة مسوغات الابتداء بالنكرة وتقسيمها في مجموعات، يضمُّ مسوغاتِ كل مجموعة رابطٌ مشترك يجمعها؛ هادفةً بذلك تيسير فحصها ودراستها.

وأخذت الورقة تفحص هذه المسوغات، والفكرة التي قامت عليها؛ وذلك لتشكيل رأي يحسم أمر هاتين الفرضيتين: الأولى: أن الإلمام بهذه المسوغات مسعف لمستخدم اللغة للاستخدام الصحيح؛ وبهذا تصبح القاعدة ضرورية لا يصح الاستغناء عنها، والفرضية الأخرى: أن كثرة هذه المسوغات يعني فتح الباب على مصرعيه للابتداء بالنكرة، دونما استحضار أو تفكير في المسوغات التي دوَّنها النحاة، وتصبح بهذا القاعدة قليلة الأثر في التطبيق الفعليّ في واقع اللغة؛ ويُفضل لهذا صرف الدارس عنها، وعدم تحميله المشقة والعناء في استظهار وسرد

مواضعها؛ وذلك برفضها موجهًا يُؤخذ به كقياس في الحكم بصواب الأسلوب أو خطئه.

ويتعرّض البحث للقلة القليلة من النحاة القدماء الذين كان لديهم تحفّظ على هذه القاعدة، مستعرضًا ما ساقوه من حجج فيما ذهبوا إليه، ويشاركهم في هذا الاتجاه بعض النحاة المحدثين، كما أن للمجمع القاهري دراسة أعقبها قرار ينص ضمنيًّا على عدم جدوى هذه القاعدة. وأخيرًا وقف البحث عند ظاهرة الابتداء بالنكرة في عناوين الصحافة الاجتماعية محللًا أسباب جنوح الكتّاب الصحفيين للابتداء بالنكرة في تلك العناوين، وما يمكن أن تطابقه النكرات التي جاءت في تلك العناوين الصحفية من المسوغات المذكورة عند النحاة، إن كان هناك داع نحوي لهذه المطابقة.

**Summery**

This research paper is about a grammatical rule that relates to aspect of nominal sentence that grammarians called «rules» that allow sentence to start with an indefinite noun. The research covers those rules and what was detailed by the past grammarians. What they detailed was more than what they did upon any grammatical rule. It also tried to cover the factors that warrant starting a nominal sentence with an indefinite article, their types that consist of a common relation that connect them intending simplify searching and studying them.

The paper began to search for those factors and the idea that were built upon. That was to derive clear view that will side one of the thesis: The coverage of those factors will help in language usage so that they will become concrete rules that could not be ignored. And the other is that those factors could open door for starting sentence with an indefinite article outside what was documented by the grammarians. Those postulated rules will have little effects on practical aspect in reality. This helps not distract learner and putting burdens and difficulty when he or she tries to find their status in sentences which will help him judging their correct and incorrect usages.

This research will go against those classical conservative grammarians that are trying to stick to the former rules and whatever they provided as their proofs they adhere to. Some of the modern grammarians share their view and Cairo Convention that cemented documenting the vagueness of those rules. The research depended upon the social communication proving why news editors inclined to use in their headlines and whatever indefinite article occurred the newspapers headlines that carried proofs even if they contained them.

**هدف البحث، وخطته المرسومة:**

يأمل هذا البحث في تشكيل رأي في قاعدة الابتداء بالنكرة ومسوغاتها، في ضوء فرضيتين تنطلق منهما الدراسة:

**الفرضية الأولى**: الإقرار بأهمية هذه القاعدة، وبأثرها في توجيه الكلام نحو الصواب، والبعد به عن الخطأ؛ مما يُلْزِم المتعلم بمعرفة هذه المسوغات؛ لأنها هي التي تُعينه وتُرشده إلى المواضع الصحيحة، دون غيرها التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة.

**الفرضية الثانية**: لا طائل للمتعلم والمستعرب من معرفة مسوغات الابتداء بالنكرة؛ لأن عددها الوافر يدلُّ على فقدان القاعدة أثرها في الواقع اللغوي، إذ أصبحت قاعدة كثيرة الاستثناءات، والباب فيها مفتوح لعدد آخر من المسوغات، بخلاف تلك المسوغات التي ذكرها النحاة، بالإضافة إلى التحقق من أن الفائدة النحوية ليست مطلوبة في المبتدأ النكرة فقط، بل هي كذلك مع المبتدأ المعرفة، والفاعل نكرة كان أو معرفة.

وللوصول إلى إجابة وتحديد فيما يتعلق بالفرضيتين السابقتين، فإن الدراسة ستنتهج الخطة الآتية:

١- متابعة فكرة قاعدة الابتداء بالنكرة، وعلتها، ومسوغات مخالفة القاعدة كما جاءت عند النحاة القدماء.

٢- تجميع هذه المسوغات وتوزيعها في مجموعات، يضم مسوغاتِ كلِّ مجموعة رابطٌ مشترك؛ وذلك لتسهيل فحصها ودراستها، ومن ثم إبداء الملاحظات فيها.

٣- الوقوف على آراء النحاة القدماء، والمحدثين، والمجمع القاهري في مسوغات الابتداء بالنكرة، تأييدًا أو رفضًا.

٤- النظر فيما يتعلق بالفائدة المعنوية، وما يحدد وجودها أو عدمه في الجملة.

٥- تحديد مجال تطبيقيّ معاصر كثُر فيه الابتداء بالنكرة، وهو عناوين الصحف في أخبارها الاجتماعية، وتحليل هذه الظاهرة تحليلًا نحويًّا وبلاغيًّا.

**حكم التعريف والتنكير في الأسماء ذات الوظائف النحوية:**

عقَد النحاة للتعريف والتنكير في الأسماء بابًا في مؤلفاتهم، سموه باب: (النكرة والمعرفة) وعرّفوا في هذا الباب ماهية النكرة، وماهية المعرفة، وحددوا أنواع المعارف مفصّلين في السمات والخصائص لكل نوع.

ولم يشمل حديثهم في هذا الباب المعرّف بالإضافة؛ لأنهم جعلوا له بابًا مستقلًّا، أما المعرف بالنداء، فهو نوع خاص من المعارف سموه بـ

(النكرة المقصودة)، وتعريفه خاص بالنداء، فكان من الطبيعي ألا يكون له أي حديث خارج باب النداء.

ولم ترتبط بعض الأسماء ذات الوظائف النحوية، كالفاعل ونائبه، والمفعول به، بحكم التعريف والتنكير، وارتبطت به أسماء أخرى نذكر منها:

١/ **التمييز**: إذ لا يكون هذا النوع من الأسماء إلا منكّرًا، كقولنا: طاب المؤمن نفسًا، وقد اقترن التمييز بـ(أل) في قول الشاعر[١]:

رأيتُكَ لما أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ عنْ عَمْرِو

ويرى جمهور النحاة أن (أل) دخلت على التمييز (النفس) بسبب الضرورة الشعرية[٢].

٢/ **الحال**: وحكمها عند النحاة التنكير، ومجيئها معرفة: كقولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) و(أرسلها العراك) يُعد قلة لا تؤثر في حكم تنكيرها، ومع ذلك لها تخريج وتأويل عند النحاة يُدخلها في باب الحال النكرة[٣].

(١) البيت لرشيد بن شهاب في "شرح الكافية الشافية" ١/ ١٣٨، و"شرح التصريح" ١/ ١٥١ و"همع الهوامع"١/ ٨٠.

(٢) انظر: ابن الناظم "شرح ألفية ابن مالك"، ص ١٠٢.

(٣) انظر: «حاشية الصبان" ٢/ ٢٥٥.

٣/ **صاحب الحال**: والأكثر فيه أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا بمسوغات، نظمها صاحب الألفية في قوله:

وَلَـمْ يُنكَّـرْ غَالِبًـا ذُو الْحَـالِ إنْ  لَـمْ يَتَـأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ
مِـنْ بَعْـدِ نَفْـي أَوْ مُضَـاهِيهِ كَـ(لا  يبـغِ امـرؤٌ علـى امـرئ مُسْتَسْـهِلا)

٤/ **النعت**: لا بد أن يتطابق النعت مع منعوته في عدد من الأمور من ضمنها التعريف والتنكير.

٥/ **المنادى**: يتأثر المنادى كثيرًا بحالة التعريف والتنكير في ضبطه الإعرابي، فيُعربُ منصوبًا في عدة حالات، منها إذا كان نكرة غير مقصودة، ويستحق البناء بأمرين: تعريفه وإفراده[١].

(١) وتشمل عبارة (التعريف) في النداء التعريف بالعلمية، وبالنكرة المقصودة. انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" ٤/ ١٨.

**قاعدة التعريف والتنكير للمبتدأ والخبر:**

من الأسماء ذات الوظائف النحوية التي ارتبطت بقاعدة التعريف والتنكير المبتدأ وخبره، وتنص القاعدة فيهما على أن: (الأصل تعريف المبتدأ، وتنكير الخبر)[١].

**تعليل حكم هذه القاعدة:**

**أولًا: تعليل حكم التعريف للمبتدأ:**

علل النحاة هذا الحكم فقالوا: لما كان الغرض من الكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، وبناء على هذا الحكم خطّأوا أن يقول المتكلم مثلًا: رجل قائم، باعتباره كلامًا يخلو من الإفادة للمخاطب[٢].

ويلاحظ أن النحاة لم يشترطوا في الفاعل التعريف مع أنه كالمبتدأ المخبر عنه، من حيث كونه مسندًا إليه، وهو بهذا يماثل المبتدأ ويشابهه، وجواب النحاة عن هذه المسألة: أن الفاعل يتقدم عليه الفعل، فيكون الحكم قد تقدم على المحكوم عليه، فلا مشكلة بعد هذا في أن يكون المحكوم عليه (الفاعل) معرفة أو نكرة.

(١) ابن مالك "شرح التسهيل" ١/ ٢٧٨

(٢) انظر: المبرد "المقتضب"٤/ ١٢٧

**ثانيًا: تعليل حكم التنكير للخبر**: علل النحاة هذا الحكم بحجتين:

**الحجة الأولى**: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ومجيء الخبر معرفة وهو مسبوق بالمبتدأ المعرفة، قد يوهم كونهما موصوفًا وصفة، وامتناع هذا التوهم من أصالة التنكير في الخبر.

**الحجة الثانية**: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحًا تنكيره على تعريفه[1].

**الخروج عن حكم القاعدة السابقة في كلام العرب:**

تتسم اللغة العربية بالمرونة في الكثير من قواعدها، مما يتيح للمتكلم أن يتصرف بالخروج عن أصل القاعدة دونما إخلال بصحة الكلام، وبما يخدم أغراضه البلاغية، ومن ثم كان اتّباع أصل القاعدة في الكثير من الأحيان حكمًا جائزًا وليس واجبًا، فعلى سبيل المثال، تنص القاعدة في الترتيب بين المبتدأ وخبره على أن الأصل هو تقديم المبتدأ على الخبر، ولكن مخالفة هذا الأصل أمر مشروع، ما لم يترتب على مخالفتها ضرر في فهم المقصود؛ لأن حكم القاعدة واتباع الأصل أمر جائز وليس واجبًا[2]، وفي هذا نظم ابن مالك قائلًا:

(١) انظر: ابن يعيش "شرح المفصل" ١/ ٨٥ وابن مالك "شرح التسهيل" ١/ ٢٧٩.

(٢) ابن مالك "شرح التسهيل" ١/ ٢٨٣.

والْأَصْـلُ فِـي الأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّرَا وَجَـوَّزُوا الْتَّقْـدِيمَ؛ إِذْ لَا ضَـرَرَا

والأمر نفسه مع قاعدة الترتيب في الجملة الفعلية، إذ الأصل أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل، ثم المفعول متأخرًا عنهما، ولكن اتباع أصل هذه القاعدة حكم جائز، فيباح للمتكلم أن يقدم المفعول على الفاعل، بل يمكنه أن يقدم المفعول على الفعل، وهو ما عبّر عنه ابن مالك في ألفيته بقوله:

وَالأَصْـلُ فِـي الْفَاعِـلِ أَنْ يَتـَّصِلَا وَالأَصْـلُ فِـي الْمَفْعُـولِ أَنْ يَنْفصِـلَا
وَقَـدْ يُجَـاءُ بِخِـلافِ الأَصْـل وَقَـدْ يَجِـي الْمَفْعُـولُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ

وهذا ما ينطبق أيضًا على قاعدة التعريف للمبتدأ والتنكير للخبر، إذ يجوز الخروج عن هذا الأصل، فيأتي الخبر معرفة، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، أو يأتي المبتدأ نكرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١].

**توسُّع النحاة في قاعدة الابتداء بالنكرة:**

لم يفصّل النحاة في المواضع التي يجوز فيها تعريف الخبر(١)، ولكنهم توسعوا في مواضع الابتداء بالنكرة، وتعمقوا في استقصاء

(١) بيد أن الدكتور فاضل صالح السامرائي، وهو أحد النحاة المحدثين وقف طويلًا عند الأغراض المعنوية والبلاغية لتعريف الخبر انظر كتابه: «معاني النحو"١ / ١٥٥وما بعدها.

مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد بدأ الاهتمام بتدوين هذه القاعدة من لدن سيبويه الذي ذكرها قائلًا: «أصل الابتداء للمعرفة، وضعُف الابتداء بالنكرة، فلا يحسُن أن تقول: رجل ذاهب»[(١)]. ومع هذا الحكم الذي منع فيه الابتداء بالنكرة أدرك أن الابتداء بها يكون مقبولًا في مثل قولهم: شيء ما جاء بك؛ لأن فيه معنى الحصر بعد تأويله[(٢)].

ويفهم من هذا أن سيبويه فطن إلى أن منع الابتداء بالنكرة ليس حكمًا مطلقًا، فالتحديد والحصر يسوغان الابتداء بها، وهو يرى أن العرب بدأت كلامها أحيانًا بالنكرة دون أن يلاحظ ما يبرر الابتداء بها، كالابتداء بالنكرة الذي جاء في مثلهم: (أمْتٌ في الحجر لا فيك)[(٣)].

وأخذ النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه حكم هذه القاعدة من شيخهم واتبعوا طريقته في الإشارة إلى القاعدة، وما يستثنى منها، وهذا ما نلحظه في قول المبرد: «فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئًا؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرًا، ولو قلت: خير

(١) سيبويه "الكتاب"١/ ٣٢٨.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢٩.

(٣) وعبارة المثل الذي أورده سيبويه يقصد بها الدعاء؛ لأن المعنى: أبقاك الله بعد فناء الحجارة؛ لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء؛ ولهذا أورد بعض النحاة العبارة كشاهد للابتداء بالنكرة مسوغة بأنها دعاء. انظر: ابن يعيش "شرح المفصل"١/ ٨٧.

منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي لجاز، وإن كانا نكرتين إذ صار فيهما فائدة لاقترابهما من المعرفة»[(١)].

ثم جاء الزمخشري مسجلًا القاعدة بالنظرة نفسها، فقال: «والمبتدأ على نوعين معرفة، وهو القياس، ونكرة إما موصوفة، كالتي في قوله عز وجل: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)، وإما غير موصوفة في قولهم: أرجل في الدار أم امرأة؟ وما أحد خير منك، وشرٌّ أهرَّ ذا ناب، وتحت رأسي سرجٌ، وعلى أبيه درعٌ»[(٢)].

وأخذ ابن يعيش في شرحه للكلام السابق يذكر المسوغات مع التعليل لصحة الابتداء بها، فقد علل تسويغ الوصف للابتداء بالنكرة بأنه مما يُخَصِّص، والتخصيص يُقرّب النكرة من المعرفة، وعلل تجويز الابتداء بالنكرة المسبوقة بنفي أو استفهام أنها بذلك تدل على العموم، والإخبار عن العموم يفيد السامع، وعلل بعض المسوغات بالاحتمالات، فالابتداء بالنكرة في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ﴾ [مريم:٤٧] تحتمل فيه (سلام) معنى الفعل فجاز الابتداء بها، وفي قول العرب: شيء ما جاء بك تحتمل كلمة (شيء) أن تكون فاعلًا؛ لأن المعنى: ما جاء بك إلا شيء[(٣)].

(١) المبرد "المقتضب"٤/ ١٢٧.

(٢) الزمخشري "المفصل" ص ٣٥.

(٣) ابن يعيش "شرح المفصل" ١/ ٨٧.

وهكذا استمرت منهجية النحاة في سردهم لمسوغات الابتداء بالنكرة التي يشير بعضهم إلى مواضعها من خلال التمثيل لها، كما فعل ابن مالك في ألفيته، عندما قال:

وَلَا يَجُـــوزُ الابْتِـــدَا بِـــالنَّكِرَهْ  مَـا لَـمْ تُفِـدْ: كَـ(عِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ)
وَهَـلْ فَتًـى فِـيكُمْ؟ فَمَـا خِـلٌّ لَنَـا  وَرَجُـــلٌ مِـــنَ الْكِـــرَامِ عِنْـــدَنَا
وَرَغْبَـةٌ فِـي الْخَيْـرِ خَيْـرٌ، وَعَمَـلْ  بِـرٍّ يَـزِينُ، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

وتوحي عبارة (ليقس ما لم يقل) أن مسوغات الابتداء بالنكرة أكثر من التي مثل لها؛ لذلك نجده زاد عددها قليلًا في كتابه «شرح الكافية»[(١)] وزادها كثيرًا في كتابه «شرح التسهيل» حتى أوصلها ثمانية عشر مسوغًا[(٢)]، ثم عقّب بذكر حقيقة مهمة متعلقة بهذه المسوغات قال فيها: إن الابتداء بالنكرة قد ورد عند العرب دون القيود والمواضع التي ذكرها، والمعوّل عليه في هذا الأمر هو الإفادة، فإن عدمت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع من الابتداء بها، وأشار إلى أن الإفادة لا ترتبط فقط بالمبتدأ النكرة، بل هي شرط ملزم في المبتدأ والخبر معًا، سواء أكانا معرفتين أو نكرتين أو نكرة ومعرفة[(٣)].

(١) ابن مالك "شرح الكافية" ١/ ١٥٦.

(٢) ابن مالك "شرح التسهيل"١/ ٢٧٩ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٧٩.

وعندما تتبع ابن الناظم المسوغات ذكر عددًا منها، ثم وصل إلى النتيجة نفسها التي قالها والده ابن مالك من قبل، وهي: أن الإخبار بالنكرة يمكن أن يأتي دون المواضع التي ذكرها؛ لأن الإخبار عنها مفيد(١).

ولم يحصِ ابن هشام في مؤلَّفه من مؤلَّفاته إلا أربعة مسوغات، ولكنه فتح الباب على مصراعيه أمام الكثير من النكرات للابتداء بها عندما قال: «ويُقاس على هذه المسوغات وما أشبهها»(٢).

وقد بلغت هذه المسوغات عند ابن عقيل أربعة وعشرين(٣) وعند الخضري عشرين(٤)، وعند الصبان خمسة عشر مسوغًا(٥).

وسلك بعض النحاة مسلكًا آخر يُرجع كل المسوغات للتخصيص والتقسيم(٦)، وتأمل الأشموني هذا التفاوت والتباين عند النحاة المتأخرين في جمعهم للمسوغات، فعلّق على ذلك بقوله: «لم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء [إلَّا] حصول الفائدة،

(١) ابن الناظم "شرح الألفية"ص١١٣.

(٢) ابن هشام "أوضح المسالك"١/ ١٨٥.

(٣) ابن عقيل "شرح ابن عقيل" ص ١١٧.

(٤) الخضري "حاشية الخضري"١/ ٢١١ وما بعدها.

(٥) الصبان "حاشية الصبان" ١/ ٢٩٩.

(٦) انظر: الخضري "حاشية الخضري"١/ ٢١٨.

ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة.»[(١)].

**تجميع مسوغات الابتداء بالنكرة:**

لم تقسم مسوغات الابتداء بالنكرة المذكورة في كتب النحاة إلى مجموعات، وفقًا لما بينها من روابط وصلات، ونحاول أن نورد طائفة كبيرة منها، وهي موزعة في مجموعات، يضم كل مجموعة بينها رابط مشترك، على النحو الآتي:

**المجموعة الأولى – المسوغات المسبوقة بالأدوات:** ذكر النحاة مجموعة من النكرات يُسوِّغ الابتداءَ بها الأدوات وتشمل:

– أدوات النفي، مثل قولنا: (ما رجل في الدار)، وعلل النحاة الابتداء بالنكرة المسبوقة بالنفي بقولهم: إنها في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، وصارت بهذا تشبه المعرف بـ (أل) الاستغراقية[(٢)].

(١) ويوجد في كتاب "شرح الأشموني" خطأ أو تحريف في نقل النص؛ إذ جاءت فيه كلمة "إلى" مكان كلمة "إلا" وأثر هذا كثيرًا في تشويه المعنى، وقد تكرر الخطأ نفسه في كتاب "حاشية الصبان"١/ ٢٩٩ في المتن وفي الهامش.

(٢) خالد الأزهري "شرح التصريح" ١/ ١٦٩.

- النكرة المسبوقة باستفهام مثل قولنا: (هل رجل في الدار؟)، ويرى النحاة أن وقوع النكرة في حيز الاستفهام تحصل فيه الفائدة عند الابتداء بها؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير معين، يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص(١).

- واو الحال، ويستشهد لها النحاة بقول الشاعر(٢):

سرينْا ونجمٌ قدْ أضاءَ، فمذْ بدا مُحيـاّكِ أخفى ضَوؤه كلَّ شارقِ

- (إذا) المفاجأة مثل: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب(٣).

- (لولا) ومثالها ما جاء في قول الشاعر(٤):

لَوْلَا اصْطِبارٌ لأوْدَى كلُّ ذي مِقَةٍ لما استقلتْ مَطَايَاهُنَّ للظعنِ

- لام الابتداء، مثل: لرجلٌ قائمٌ(٥).

- فاء الجزاء، مثل: (إذا ذهب عَيرٌ فعَيرٌ في الرباط)(٦).

- (أما) مثل: (أما غلامٌ فليس عندك)(٧).

---

(١) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) البيت بلا نسبة في "المغني"ص٤٤٨ و"شرح التسهيل"١/ ٢٨٤.

(٣) انظر: السيوطي "الهمع" ١/ ١٠١.

(٤) البيت بلا نسبة في "أوضح المسالك"١/ ١٨٥ و"الهمع"١/ ١٠١.

(٥) ابن عقيل "شرح ابن عقيل" ص١١٦.

(٦) ابن مالك" شرح التسهيل" ١/ ٢٨٢.

(٧) الرضي" شرح الكافية"١/ ٢٠٤.

- (كم) الخبرية، كقول الشاعر[1]:

كَـمْ عَمّـةٌ لَـكَ يـا جريـرُ، وخالـةٌ فـدعاءُ قـد حَلَبَـتْ علـيّ عِشَـاري

واجتهد النحاة في إيجاد تعليلات لتسويغ الابتداء بالنكرة بعد هذه الأدوات، فجاء عندهم أن المسوغ في النكرة الواقعة بعد لام الابتداء تخصيص مدخولها بالتأكيد بهذه اللام[2]، وقالوا في تعليل تسويغ الابتداء بالنكرة الواقعة بعد (لولا): إن فيها إفادة تعليق الجواب على الجملة التي فيها نكرة[3]، وقالوا في النكرة بعد فاء الجزاء أن هناك وصفًا مقدرًا[4].

**المجموعة الثانية: النكرات المربوطة بالوصف:**

ذكر النحاة نكرات كثيرة لها صلة بالوصف، وجاءت عندهم النكرات الآتية:

- النكرة الموصوفة بوصف ملفوظ، مثل: (خير منك جاءني)[5].

(١) البيت بلا نسبة في "حاشية الصبان"١/ ٣٠٤، و"الهمع"١/ ١٠١، والشاهد برواية رفع كلمة (عمة). أما برواية جرها ونصبها، فلا شاهد فيه.

(٢) الصبان "حاشية الصبان" ١/ ٣٠٤.

(٣) الخضري" حاشية الخضري" ١/ ٢١٧.

(٤) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٥) المبرد "المقتضب" ١/ ١٢٧.

- النكرة الموصوفة بوصف مقدر، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] والتقدير عند النحاة: (وطائفة من غيركم)[١].

- النكرة المقدرة وبعدها الوصف الملفوظ، ومثالها قول العرب: (ضعيف عاذ بقرملة)[٢] والتقدير عند النحاة:

رجل ضعيف عاذ بقرملة[٣].

- النكرة المضمّنة معنى الوصف، ويعني بها النحاة النكرة المصغَّرة كقولهم: (رُجيل في الدار) إذ تتضمن معنى: رُجَيلٌ حقيرٌ في الدار[٤].

- النكرة المعطوفة على وصف، مثل: (تميميّ ورجل في الدار)[٥].

(١) الصبان" حاشية الصبان" ١/ ٣٠١.

(٢) القرمل: شجر ضعيف لا شوك فيه، والعبارة مثل عند العرب يُضرب لمن التجأ إلى ضعيف.

(٣) ابن هشام "المغني" ص٤٤٥، وتقدير: رجل ضعيف أفضل من التقدير الذي قاله السيوطي: حيوان ضعيف، انظر: «الهمع"١/ ١٠١.

(٤) ابن عقيل "شرح ابن عقيل" ص١١٤.

(٥) ابن عقيل "شرح ابن عقيل"ص١١٥.

- النكرة المعطوف عليها وصف مثل: (رجل وامرأة طويلة في الدار)[1].

**المجموعة الثالثة: النكرات المرتبطة بالعمل النحوي:**

ويدخل في هذه المجموعة النكرات التي تعمل عمل الفعل، أو المعمولة لعامل بعدها، فمن النكرات العاملة عمل فعلها النكرات التي يكون فيها المبتدأ مصدرًا سواء أكان هذا في جملة خبرية، مثل العبارة التي أوردها ابن مالك في ألفيته في قوله (رغبة في الخير خير)، أو كان المصدر في جملة دعائية مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠].

أما النكرات المعمولة فهي التي تكون فاعلًا أو نائب فاعل في المعنى كقول العرب: (كريم يوفي بوعده) وكقولهم: (جارية ضُربتْ)[2].

ومما يضاف لهذا النوع، النكرات الفاعلة في المعنى للحدث الذي عبّر عنه النحاة بأنه خارق للعادة، ومثّلوا بقولهم: (بقرة تكلمت، وشجرة سجدت)[3].

(١) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) الخضري "حاشية الخضري"١/ ٢١٨.

(٣) السيوطي "الهمع"١/ ١٠١.

ويضاف أيضًا لهذه المجموعة النكرات المحصورة، إذ يرى النحاة بعد تأويلهم في الجملة أنها تكون فاعلًا في المعنى، وذلك كقولهم: (شيء ما جاء بك) وقولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)[1]؛ لأن المعنى: ما جاء بك إلا شيء، والتقدير للعبارة الثانية: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ[2].

**المجموعة الرابعة: النكرات الدالة على عموم:**

ومن أشهر ألفاظ العموم (كل) ومثالها قولنا: (كلٌّ يموت).

ويرى النحاة أن النكرات المسبوقة بنفي أو استفهام نكرات تدخل في نطاق العموم، ويلحقون بها أدوات اسمية، يرون أنها جاءت مبتدأ نكرة، مسوغها أنها تدل على العموم، وتشمل هذه الأدوات الاسمية ألفاظ الاستفهام، والشرط التي تأتي في موقع الابتداء، مثل قولنا: من عندك؟ ومثل: من يقرأ يستفد.

**المجموعة الخامسة: النكرات المسبوقة بخبرها:**

وتشمل نوعًا واحدًا، وهو الخبر شبه الجملة المتقدم على المبتدأ النكرة، كقولنا: (في الدِّين صلاحٌ) و(لدينا خبرة). وعلل النحاة التسويغ للابتداء بالنكرة المتقدم عليها خبرها بقولهم: إن هذا التقديم يزيل

(١) هذه العبارة من أمثال العرب، وذا ناب هو الكلب، وأهره: جعله ينبح دون صوت، ويضرب هذا المثل في ظهور أمارات الشر.

(٢) انظر: سيبويه "الكتاب"١/ ٣٢٩.

اللبس بين الصفة والخبر؛ لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها، وبهذا يتعين أن يكون هذا المتقدم خبراً لا صفة(١).

**المجموعة السادسة: المسوغات المتفرقة:**

وهي مسوغات ذكرها النحاة، لا نجد بينها رابطًا مشتركًا، أو خاصية تضمها إلى إحدى مجموعات المسوغات السابقة، ونذكر في مجموعة هذه المسوغات المتفرقة:

١- النكرات الدالة على التنوع مثل قول الشاعر:(٢).

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكْبَتَينِ فثوبٌ لَبِسْتُ، وثوبٌ أَجُرُّ

٢- النكرة المعطوفة على معرفة، مثل: زيد ورجل قائمان.

٣- النكرة الدالة على إبهام، كقول الشاعر:(٣).

مُرسّعةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِه بِه عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

**ملاحظات في مسوغات الابتداء بالنكرة:**

بتأمل مسوغات الابتداء بالنكرة المعروضة في مجموعاتها السابقة يمكن أن ندوّن عنها الملاحظات الآتية:

(١) الأزهري "شرح التصريح" ١/ ١٨٩.

(٢) قائله امرؤ القيس، انظر: «الكتاب" ١/ ٨٦، و"المغني" ص ٤٤٩ وص٥٩٧، و"شرح الكافية"١/ ٢١١.

(٣) قائله: امرؤ القيس في ديوانه ص ٧٤، وانظر: «شرح التصريح" ١/ ١٧٠.

١- ينوّع النحاة في عرضهم لهذه المسوغات: فتارة يذكرون لها الأمثلة من عندهم، وتارة يُوردون لها الشواهد من القرآن، وأشعار العرب، ونثرهم.

٢- احتاج النحاة في بعض المسوغات لإعمال التقدير والتأويل لألفاظ محذوفة، وبهذا التأويل يمكن أن تدخل نكرات كثيرة يصح الابتداء بها؛ لأنها تحتمل التأويل والتقدير لألفاظ محذوفة.

٣- بعض هذه المسوغات المذكورة تُوسِّع المجالَ أمام المتكلم للابتداء بالنكرة بانفتاح كبير، فمسوغ (الإبهام) يعني: أن من حق المتكلم الإبهام على السامع، مُخفيًا عنه تحديد المحكوم عليه، وذلك إذا كان المتكلم يفهم الهدف البلاغي في هذا المسوغ، ويدرك الطريقة الصحيحة في استخدامه لغويًّا.

٤- مسوغ الفاعلية في المعنى يجعل أي نكرة يُخبر عنها بجملة فعلية داخلة في هذا المسوغ كقولنا: (مخترعٌ يكتشفُ دواءً لمرض السكري) ومسوغ الحدث الخارق للعادة يبدو في أمثلة النحاة السابقة، وكأنّه مسوغ افتراضي، ولكنه يفتح الباب للمتكلمين للابتداء بالنكرات التي يرون أنها ترتبط بالأحداث غير المألوفة.

٥- مع أن النحاة يذكرون أن الشرط العام للابتداء بالنكرة مع هذه المسوغات هو تحقيق الفائدة، إلا أنهم يذكرون مع الكثير من المسوغات تعليلًا نحويًّا لصحة الابتداء بها.

**الاعتراض على قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة:**

**أولًا: اعتراض بعض النحاة القدماء:**

يتضح مما سبق أن أكثر النحاة القدماء قد وافق على فكرة قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة، ولكنهم تفاوتوا في تحديدهم وسردهم لهذه المسوغات. وتوجد قلة من النحاة كانت رافضة لفكرة هذه القاعدة، ولعل أبرز هؤلاء الرضي (ت:٦٨٦هـ)، حيث وقف عند القاعدة معترضًا عليها، ناقلًا في هذا قول نحوي آخر -وهو ابن الدهان[١]- مستحسنًا ما ذهب إليه في المساواة بين الابتداء بالنكرة أو بالمعرفة؛ لتقيُّدهما معًا بشرط الإفادة، وقد أدخل معهما في هذا الشرط الفاعل، والإفادة عنده لا ترتبط بمسوغات النحاة، ولكنها ترتبط بإعلام المخاطب حكمًا جديدًا، ولإيضاح فكرة الإفادة وعدم تقيُّدها بالمسوغات التي ذكرها النحاة؛ ذكر الرضي نوعين من الأحكام ممثلًا لهما:

**النوع الأول** – ما لا يجوز أن يكون حكمًا، سواء أكان في الجملة الاسمية أو الفعلية، وينطبق هذا النوع على الحكم المعلوم للمخاطب،

(١) لم أعثر على المؤلَّف الأصلي لابن الدهان الذي جاء فيه هذا الرأي، ولكن من المعلوم أن الرضي من النحاة الثقات الذين تكون نقولهم لآراء السابقين محل الاطمئنان والقبول، إذا تعذر الوصول إلى هذه الآراء في مظانها الأصلية.

والذي يُعد الإخبار عنه نوعًا من اللغو، ويمكن أن يحدث في المبتدأ المعرفة، والفاعل المعرفة، كقولنا:(زيد قائم)، و:(قام زيد) فالجملتان لا يحققان الفائدة إذا كان المخاطب عالمًا بالإخبار، وهو القيام.

**النوع الثاني**: ما يصح الإخبار عنه، سواء أكان هذا الإخبار بخبر المبتدأ، أو بالفعل. وعلى هذا يمكن أن تكون الجملة الاسمية مفيدة، والمبتدأ فيها نكرة غير مخصصة، وكذلك الجملة الفعلية التي فاعلها نكرة، مثل: (رجل قائم في الدار) و(قام رجل في الدار) فالجملتان يحققان الإفادة إذا كان المخاطب يجهل الحكم فهو بحاجة إلى معرفته، فالإفادة في الجملتين مردها إلى أن المخاطب يجهل كون رجل ما قائم في الدار[1].

وبالنظر إلى ما ذهب إليه الرضي في قوله السابق يتضح فهمه العميق لمفهوم الإفادة، وللتمثيل لها، حيث ربط بين الجملة الصادرة من المتكلم وحالة المتلقي، وما بينهما من علاقات سياقية متعددة، قد تستدعي أن يُخْبِر المتكلم –دون الالتفات إلى مسوغات النحاة – عن نكرة يتطلبها واقع المخاطب، وهذا بخلاف ما رأيناه عند الكثير من النحاة الذين كانوا يُبْطِلون التراكيب التي على شاكلة (رجل قائم، ورجل

(١) الرضي "شرح الكافية" ١/ ٢٠٢، ٢٠٣.

عالم) دون الالتفات إلى حالة المخاطب التي قد تفيدها مثل هذه العبارات.

ومع هذا القول الصريح الذي جاء عند الرضي في ربط الابتداء بالنكرة بالسياق، نجد كذلك بعضًا من اللمحات والإشارات إلى العلاقة السياقية بين المتكلم والمخاطب عند بعض النحاة: كالخضري، الذي جعل من مسوغات الابتداء بالنكرة، مسوغ المناقضة، ويعني بهذا المسوغ أن يخبر المتكلم عن نكرة مُصَحِّحًا بها مفهومًا مناقضًا يظنه المخاطب، كقولنا: (رجل قائم) لمن ظن أن امرأة قامت[1]، ويلاحظ أن المثال الذي ذكره الخضري في هذا المسوغ للابتداء بالنكرة، هو المثال نفسه الذي عرضه نحاة آخرون كتمثيل للجمل غير الصحيحة، لوجود الإخبار عن نكرة مجهولة.

ومما يلاحظ في هذا الأمر أن بعض النحاة الذين يؤيدون فكرة مسوغات الابتداء بالنكرة، قد أدركوا أن هناك جملًا تَدخل في هذه المسوغات، ولكنها لا تُعطي الصحة والفائدة، كقولنا: (عند الناس درهم، وفي الدينا رجل، وما جماد ناطق)؛ لذلك يُرفض عندهم التمثيل

(١) انظر: الخضري "حاشية الخضري" ١/ ٢١٨.

للمسوغات بهذه الجمل، إذ لا بد عندهم في المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود(١).

**ثانيًا: اعتراض بعض النحاة المحدثين على مسوغات الابتداء بالنكرة:**

عمِل معظم مؤلفي الكتب النحوية الحديثة التعليمية وغير التعليمية على نقل قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة مركّزة، ومختصرة في المسوغات المشهورة(٢).

ولكن من النحاة المحدثين من اعترض على فكرة المسوغات، مثل: محمد عيد، الذي عقّب بعد نقله عددًا من المسوغات قائلًا: «يصح الابتداء بالنكرة إذا أفادت، ولكن تحديد مواضع الفائدة أمر مختلف حوله الاجتهاد، كما أن الأمر مرجعه أولًا وأخيرًا إلى الاستعمال؛ لأنه هو الذي يحدد الفائدة، وبالفائدة يسوغ الابتداء بالنكرة»(٣).

فعبارة (أن الأمر مرجعه أولًا وأخيرًا إلى الاستعمال) تعني: أن الفائدة ليست مرتبطة بالمسوغات المذكورة، ولكنها مرتبطة بالعلاقة

(١) خالد الأزهري "شرح التصريح" ١/ ١٦٩.

(٢) انظر: علي الجارم ومصطفي أمين "النحو الواضح"٢/ ٩٥.

(٣) محمد عيد "النحو المصفى" ص١٦٩-١٧١.

السياقية بين المتكلمين والمخاطبين. ومن هؤلاء النحاة المعترضين على المسوغات: عباس حسن، حيث نقل ستة وعشرين مسوغًا، ثم علّق برفضه لها من خلال أمرين:

**الأول**: تحمل العناء والمشقة في سرد المسوغات دون طائل؛ لأن الأمر مرجعه إلى الفائدة، فهي وحدها الأساس المعتمد، والعاقل لا يتكلم إلا بما يفيد.

**الثاني**: كثرة المسوغات وتعددها يخلخل القاعدة ويفتح الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء[1].

**موقف المجمع القاهري من قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة:**

تعرّض المجمع القاهري لدراسة قاعدة مسوغات الابتداء من خلال بحث قدمه أحد أعضائه، بعنوان «الابتداء بالنكرة»، جمع في هذا البحث المسوغات التي ذكرها النحاة، والتي وصلت إلى الأربعين، وأشار إلى آراء النحاة الذين كان لهم تحفظ على هذه القاعدة مثل الرضي، وخَلُص بحث العضو المجمعي إلى نتيجة أقرتها اللجنة المختصة بدراسة مسائل النحو والصرف، وهي (لجنة الأصول) حيث كان قرارها في النص الآتي:

(١) عباس حسن "النحو الوافي" ١/ ٤٨٥ وما بعدها.

(إن ما ذكره النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة للإفادة توسع لا داعي له، لأن المعرفة والنكرة في اشتراط الإفادة لصحة الكلام سواء)[1].

ويبدو أن إشارة المجمع في هذا القرار إلى أن الفائدة ليست مقيدة بالمبتدأ النكرة فحسب، قول صائب، ذكره الرضي من قبل، بل هو الفكرة الأساسية التي تَنْبَنِي عليها الجملة النحوية؛ لهذا استهل ابن مالك ألفيته بالإشارة إلى هذا الارتباط بين الجملة والمعنى المفيد، فقال:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمْ  واسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

بيد أن النحاة كانوا يرفضون بعض الأساليب، أو يصححونها بقيد تحقق الفائدة، وقد ظهر هذا في الإخبار بالظرف الزماني عن الاسم المحسوس (اسم الذات) مثل جملة: (زيد اليوم) حيث لا تجوز مثل هذه العبارة، ولكن الإخبار بها يكون صحيحًا إذ حقق الإفادة، وفي هذا قال ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا  عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

**الابتداء بالنكرة في عناوين الصحف الاجتماعية.**

انتشرت الصحافة في العصر الحديث وأضحت وسيلة لغوية عظيمة التأثير في الرأي العام، وتكتب أكثر مواد المادة الصحفية باللغة

(١) وقد وافق مجلس المجمع ومؤتمره على هذا القرار، انظر: مجمع اللغة العربية "في أصول اللغة" ٤/ ٣٨٩، ٣٩٠.

الفصيحة، ولا تزاحمها العامية في هذا المضمار؛ لأن العامية لغة حديث وكلام، وحظها في الكتابة قليل.

وقد تعددت أنواع الصحف، فمنها: السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية، إلا أن الصحف الاجتماعية -خصوصًا- تتفشى فيها ظاهرة الابتداء بالنكرة في عناوينها؛ لأن محور الأخبار في مثل هذه الصحف لا يتقيد بالشخصيات المعروفة للقراء، حيث تنقل هذه الصحف الأخبار الاجتماعية، وقد يكون المخبر عنه نكرة، والغالب فيها بألا تكون مخصصة بوصف أو إضافة، فيكون هذا المبتدأ النكرة مثلًا: (زوج)، أو (طفل)، أو (شاب)، أو (سائق)، أو (طالب)، أو(خريج).....

ولعل هذه النماذج المختارة من عناوين الصحف الاجتماعية تدل على ظاهرة الابتداء بالنكرة:

٤- «فتاة تستنجد بالمحكمة للتخلص من زوجها» صحيفة الحدث، العدد: ١٥٥.

٥- «في ظاهرة غريبة – أزواج يهربون من زوجاتهم» صحيفة «الصباحية»، العدد ١٣٧.

٦- «سائقان وخادمة يشكلون عصابة»، صحيفة «الحوادث» العدد ١٣٧٨.

٧- «طفل يطلق النار على والده» صحيفة «الأوائل» العدد ٧٤٣١.

٨- «ابن يحاول ذبح والده لأغرب سبب» - «مواطن يقاضي وزارة الشئون الهندسية»- «زوج يعتدي على زوجته بمنضدة» صحيفة الدار، العدد ١٦٧٥.

٩- «شاب يعتدي على فتاة والمحكمة تغرمه» الصحيفة نفسها العدد، ٧٥٢.

١٠- «لص يتلقى علقة ساخنة على يد رؤساء ووزراء» صحيفة «الأوائل» العدد ٧٤٤١.

وبتدبر هذه الجمل الصحفية يتضح أنها جمل فصيحة، استخدم فيها الكُتّاب الصحفيون الابتداء بالنكرة، ليخدم أغراضهم البلاغية الآتية:

١- الإثارة والتشويق؛ لأن القارئ سيتلهف لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالمُخبَر عنه النكرة الذي ذُكر في عنوان الصحيفة.

٢- الاختصار والإيجاز، وهو أمر مطلوب في العناوين بعامة، والعناوين الصحفية بخاصة.

٣- استحضار الحدث للقارئ، وإخباره بطريقة توهم وكأن الحدث يقع في هذه اللحظات؛ لذا نجد أن جميع النكرات جاء خبرها جملة فعلية صُدّرت بالفعل المضارع، وهو فعل يفيد الاستمرارية، مع

أن هذه الأحداث وقعت في الزمن الماضي، فاستخدام المضارع هنا وُظّف توظيفًا بلاغيًّا.

وإذا بحثنا (وهو أمر لا داعي له) عن التسويغ النحوي للابتداء بالنكرة في هذه العناوين الصحفية وأمثالها، في ضوء ما ذكره النحاة، نجد أن هناك مسوغات كثيرة قد تُصَحَّح بها هذه الجمل الصحفية، كمسوغ (الإبهام)، والفاعلية في المعنى، ويبدو لي أن مسوغ الحدث غير المألوف أو الخارق للعادة، هو أقرب المسوغات لهذه النكرات الواردة في مثل هذه العبارات الصحفية؛ لأن الأحداث فيها غير مألوفة ومفاجئة للقارئ، ولكن الفرق أن الأحداث التي ذكرت في الأخبار الصحفية وقعت بالفعل، إلا أنها أحداث غير مألوفة ومفاجئة للقارئ، أما الأحداث التي وردت في جمل النحاة وتمثيلهم فإن فيها مبالغة وابتعادًا عن الواقع كما يتضح من مثالهم: (بقرة تكلمت، وشجرة سجدت)[1].

(١) انظر: ابن هشام "المغني" ص٤٤٨.

## الخاتمة والنتائج

بعد دراسة البحث لقاعدة الابتداء بالنكرة، والوقوف على ما سرده النحاة من مسوغات تجيز الابتداء بالنكرة، والإلمام بأقوال المعارضين من القدماء والمحدثين، لفكرة المسوغات، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- جمع النحاة مواضع كثيرة في مسوغات الابتداء بالنكرة، فاقت في كمها العددي المواضع التي ذكروها في أي حكم نحوي آخر.

٢- من الأصول النحوية في الجملة الاسمية أن يكون فيها المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، وقد وقف النحاة في مسألة تنكير المبتدأ من خلال ما ذكروه من مسوغات، ولم يعطوا مسألة تعريف الخبر اهتمامًا يذكر.

٣- يربط النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة بتحقق الفائدة اللغوية بإعطاء الفهم للمتلقي، ولكن تحقق الفائدة لا يتقيد بهذه المسوغات، ولا يشترط فقط في الابتداء بالنكرة حيث يطلب كذلك في المبتدأ المعرفة، والخبر النكرة، والفاعل النكرة، والفاعل المعرفة، بل في الجملة النحوية عامة أيًّا كانت مكوناتها.

٤- بذل النحاة جهدًا مقدرًا في تتبع كلام العرب في ابتدائها بالنكرة، وأثروا في هذا درسهم النحوي برصيد وافر من الشواهد القرآنية والشعرية وحكم العرب وأمثالها.

٥- احتاج النحاة لإعمال التقدير والتأويل في بعض النصوص التي وجدوا فيها الابتداء بالنكرة؛ كيما تصبح ضمن المسوغات التي تجيز الابتداء بالنكرة.

٦- مسوغات الابتداء بالنكرة استثناءات تجيز الابتداء بالنكرة، وكثرة هذه المسوغات والاستثناءات يعني فتح الباب واسعًا للمتكلم للابتداء بالنكرة متى ما حقق له ذلك معنى مفهومًا للسامع، أو صادف غرضًا بلاغيًّا يقصده المتكلم.

٧- مما يزيد الانفتاح والاتساع في هذه القاعدة نوعية بعض المسوغات التي ذكرها النحاة، كمسوغ الإبهام ومسوغ الفاعلية في المعنى، ومسوغ الحدث الخارق للقاعدة، وكذلك مما يزيد اتساع القاعدة، قبول الابتداء بالنكرة بالتخيّل لألفاظ محذوفة تقدّر تقديرًا.

٨- لا ضير من استغناء المؤلفات النحوية الحديثة عن سرد مسوغات الابتداء بالنكرة، وبخاصة ما كان موجّهًا منها للناشئة؛ لأن حفظ هذه المسوغات ليس هو المعين على استخدام الجملة الصائبة، دون غيرها.

٩- يشيع في عناوين الأخبار الصحفية الاجتماعية في عصرنا استخدام جمل اسمية فصيحة جاء فيها الابتداء بالنكرة؛ ليحقق هذا عدة مزايا لغوية وبلاغية. ولا داعي للتفكير في المسوغات لتصحيح هذه الأساليب الصحفية؛ إذ ينبغي ألا يطلب التسويغ طالما أن هذه الجمل

أعطت أحكامًا يجهلها المتلقي، وعبّرت بأسلوب مماثل لكلام العرب التي كان الابتداء بالنكرة عندها مجالًا متسعًا يصعب حصره، وتقييده بمسوغات معينه تحكمه.

**التوصيات:**

١- على مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وغيره من دعاة التيسير في القواعد النحوية أن يتأملوا قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة، ويقرروا الإبقاء على هذه القاعدة أو الاستغناء عنها كليًّا أو جزئيًّا، في ضوء جدوى كل المواضع التي ذكرها النحاة؛ كي تكون معينًا على الاستخدام الصحيح لأساليب اللغة أو عدم جدواها في هذا الأمر.

٢- على الدارسين والباحثين في النحو أن يتخذوا بعضًا من مجالاتهم التطبيقية في المجال الإعلامي كالصحافة؛ ليكون في هذا ربط بين القاعدة النحوية واستخدامها في الأساليب المعاصرة سواء بالاتفاق مع أحكامها أو بمخالفتها، مما يحقق المواكبة والتجدد في البحث النحوي في أساليب اللغة.

٣- إن صدرت دعوة من جهة ما للاستغناء عن قاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة، فقد تكون دعوة صحيحة، ولكن ينبغي عدم التفريط في الثروة اللغوية والأدبية التي حوتها شواهد النحاة في هذه القاعدة.

## قائمة المصادر والمراجع


١- ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، ت ٧٦٩هـ): «**شرح ألفية ابن مالك**»، تحقيق: محمد محيي الدين. القاهرة: دار التراث، ١٩٩٩م.

٢- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل، ت٧١١هـ): «**لسان العرب**»، تحقيق: عبدالله علي كبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف (د.ت).

٣- ابن الناظم (بدر الدين بن محمد بن مالك، ت٦٨٦هـ): «**شرح ألفية ابن مالك**»، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٤- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت٧٦١هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا ــ بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ.

٥- ابن هشام: «**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**»، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط١، بيروت: دار الفكر، بيروت: ١٩٨٨م.

٦- ابن يعيش (موفق الدين بن يعيش بن علي، ت٦٤٣هـ): «**شرح المفصل**». بيروت: عالم الكتب (د.ت).

٧- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد): «**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**». بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

٨- امرؤ القيس «**الديوان**»، بيروت: دار صادر، ١٩٥٨م

٩- خالد الأزهري: «**شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك**». بيروت: دار الفكر (د.ت).

١٠- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، ت ٦٨٦هـ): «**شرح كافية ابن الحاجب**»، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.

١١- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): «**الكتاب**». تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط١، (د.ت).

١٢- السيوطي (الحافظ جلال الدين، ت ٩١١هـ): «**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**». بيروت: دار المعرفة (د.ت).

١٣- الصبان (محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ): «**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**»، ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

١٤- عباس حسن: «**النحو الوافي**» القاهرة: دار المعارف، (د. ت)

١٥- علي الجارم ومصطفي أمين: «**النحو الواضح**». القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠١٠م

١٦- فاضل صالح السامرائي: «**معاني النحو**». الأردن: دار الفكر والثقافة، ٢٠١١م

١٧- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ): «**المقتضب**». تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث، ١٩٩٤م.

١٨- محمد عيد: «**النحو المصفى**». القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٩م

١٩- مجمع اللغة العربية القاهري: «**في أصول اللغة**»، ج٤، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م.